

الفيلكاوي: نقف مع إخواننا في نقابة القانونيين لحين تحقيق مطالبهم



أكد أحمد عبد الحميد الفيلكاوي رئيس المجلس التنفيذي للاتحاد العربي لعمال النفط والمناجم والكيمائيات عن دعم لزملائه القانونيين في اعتصامهم أمام ديوان الخدمة المدنية احتجاجاً على عدم تنفيذ مطالب العاملين المشروعة. وقال الفيلكاوي بأن إخواننا- في نقابة القانونيين- هم على قدر من الوعي والمسؤولية تجاه مطالب إخوانهم من العاملين، وأن لجوءهم إلى الاعتصام لم يأت إلا بعد استنفاد جميع السبل المتاحة أمامهم لتحقيق مطالبهم، إلا أن هذه الطرق باتت دون جدوى بعد تعنت المسؤولين في النظر بمطالبهم المستحقة والمشروعة. وبين الفيلكاوي بأن تطبيق مبدأ العدل والمساواة بين الموظفين هو أساس نجاح عمل الدولة في تحقيق التنمية الاقتصادية والتوازن الوظيفي، فكل الموظفين بفئاتهم الفنية والإدارية يؤدون أعمالهم الموكلة إليهم، وهذه الأعمال إنما هي مكملة بعضها البعض، ويجب على الدولة أن تعي حقيقة هذا الأمر، وأن تعمل على تنفيذ رغبات الموظفين وإخواننا في نقابة القانونيين حتى لا تتفاقم الأزمة وتأخذ منحىً خطيراً بتوسّع نطاق الاعتصام إلى الإضراب وإشراك جهات أخرى في هذا الإضراب. وطالب الفيلكاوي معالي وزير العدل وديوان الخدمة المدنية باتباع سياسة التهدئة والحوار والنهج الديمقراطي لمعالجة هذا الأمر، خاصةً وأننا الآن نعيش أجواء الديمقراطية الحقة في دولة الديمقراطية والمؤسسات، وتحقيق جميع مطالب العاملين التي تبنتها نقابة القانونيين، وإلا فسوف يكون لنا الموقف الجاد اتجاه هذا الاستهزاء بالحركة النقابية الكويتية والعنصر البشري الذي ما وجدت المنظمات النقابية إلا لخدمته والذود عن مطالبه. وفي الختام دعا الفيلكاوي الجميع إلى مساندة إخوانهم في نقابة القانونيين حتى يتحقق المراد بتنفيذ جميع مطالبهم كاملة وغير منقوصة وإنهاء هذه الأزمة بتطبيق مبدأ العدل والمساواة بين الموظفين ومنحهم حقوقهم المسلوقة.

◀ محمد العرادة: نحذّر من انتهاك الحريات
النقابية والعبث بحقوق القانونيين

◀ نقابة القانونيين: مستمرّون في إضرابنا..
والثدويل لعرض الظلم الواقع علينا

◀ نقابة «التقنية»: «الديوان» هو من خرج
ببدعة الكوادر واليوم يوقفها

◀ محمد الهملان: داعمون للقانونيين..
ونطالب جميع النقابات بإضراب شامل

وأشار الوردان إلى أهمية تشكيل لجنة جديدة يكون اتحاد العمال عضواً فيها، وأضاف: نحن شركاء بالتنمية ولسنا شركاء في التزوير، فديوان الخدمة المدنية يريد إجبارنا على التزوير من خلال إجبارنا على القيام بأعمال تخالف مسمياتنا.

■ فيما قال رئيس الحملة الإعلامية لنقابة القانونيين أحمد الكندري: أن حضور ممثلي منظمات دولية اليوم هو للنظر في مدى الظلم والتفرقة اللذين يمارسان ضد القانونيين، وكذلك مدى تعاون الحكومة مع النقابات.

وأضاف الكندري في هذا الصدد: أن الحكومة السابقة أطلقت وعوداً لجميع الجهات المطالبة

بالكوادر بأنها سوف تنتهي من دراسة هذه المطالبات في مدة لا تتجاوز 3 أشهر، كما أنهم طلبوا من القانونيين مهلة 3 أسابيع لتحقيق مطالبهم في توحيد المسميات، ولكن أياً من تلك الوعود لم يتحقق، مؤكداً أن ديوان الخدمة المدنية هو من خرج علينا ببدعة الكوادر ومنحها لعدد من الجهات، بينما هو نفسه اليوم يعلن أنه سيوقف الكوادر ويمنح زيادة عامة على الراتب الأساسي لجميع موظفي الدولة.

■ ومن جهته قال نائب رئيس نقابة البترول الوطنية محمد الهملان: لقد جئنا مؤازرة القانونيين ودعم مطالبهم المشروعة، مطالباً بإلغاء التمييز بين الوظائف المشابهة في كل الوزارات. وأضاف أنه من المؤسف حقاً أن نجد القانونيين الذين يطبقون القانون ويُنفسون الناس يبحثون عن من يُنصفهم، وهذا دليل تخبط ديوان الخدمة المدنية، داعياً جميع النقابات العمالية والاتحادات أن يتضامنوا مع القانونيين ويقوموا بإضراب عام شامل ليوم واحد في جميع وزارات الدولة.

■ وقال- من ناحيته- المنسق العام لمطالب وحقوق العاملين في نظم المعلومات خالد السلمي: أن مشكلتنا واحدة وهي التخبط الممارس من ديوان الخدمة المدنية، معلناً التأييد التام لمطالب القانونيين، حيث إن الخلل واحد وإن اختلفت المضامين. ونوّه السلمي إلى أن العاملين في النظم والمعلومات قد تقدّموا بطلب كادر لهم، خصوصاً وأن عملهم مشابه لعمل المهندسين، مشيراً إلى أن الكادر تتراوح الزيادة فيه ما بين 150 إلى 800 دينار، على حسب الدرجة.

■ ومن جهته قال رئيس لجنة المطالبات في جمعية المحاسبين الدكتور طلال السهيل: أن مشوار مطالبتنا بالكادر والمساواة بالزاي المالية بدأ منذ 2009م، لافتاً إلى أن المحاسبين بالجهات الحكومية انقسموا إلى قسمين: الأول منهما يحصل على 800 أو 900 دينار، والآخر يحصل على 1800 دينار، مؤكداً أن هذه التفرقة قد أدت إلى إحساس المحاسبين بالظلم الواقع عليهم. وأضاف السهيل: عندما تم إقرار زيادة 300 دينار للمحاسبين والمهندسين العاملين في القطاع الخاص تم تطبيق الزيادة للمهندسين في حين أسقطت زيادة المحاسبين، مما أدى إلى هروب كثير من المحاسبين من القطاع الخاص، مضيفاً أننا لا نريد النزول إلى الشارع، ولكن تعامل الحكومة مع مطالبنا ومطالب الجهات الأخرى هو الذي كرّس مبدأ «إضراب واعتصام حتى تحصل على حقل».

